الأمم المتحدة

A/71/354

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٦١ من جدول الأعمال المؤقَّت*
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/١٣٤ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين (A/70/337)، ويغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق هذا التقرير، وهو يشمل المعلومات التي وردت من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما يشمل معلومات مستمدة من التقارير المتاحة للعموم الصادرة عن مركز رصد التشرد الداخلي.

* A/71/150.

190916 160916 16-14641 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - تسببت النزاعات الجديدة والمستمرة بالمزيد من التشريد في منطقة أفريقيا[١] خلال السنة الماضية. وأدى العنف في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ونيجيريا إلى تشريد مئات الآلاف من الناس داخليا وعبر الحدود، في حين أن الحالة المتدهورة في اليمن دفعت أعدادا كبيرة من الناس إلى الفرار عبر البحر الأحمر وخليج عدن والتماس الأمان في بلدان مختلفة في المنطقة. ومن جانب آخر، منعت النزاعات التي طال أمدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، ومالي ملايين الناس من العودة إلى ديارهم.

٢ - وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان هناك نحو ١٢ مليون من المشردين داخليا في أفريقيا[٢]. وتركزت أكبر أعدادهم في السودان (٣,٢ ملايين)، ونيجيريا (٢,١ مليون)، وجنوب السودان (١,٧ مليون) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٥ مليون)، والصومال (١,٢ مليون). وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موطنا لأكبر عدد من اللاجئين في العالم (ما يقدر بنحو ٤,٤ ملايين). واستأثر اللاجئون الوافدون من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال بنسبة ٨٠ في المائة من ذلك الرقم.

٣ - وواصلت غالبية البلدان في أفريقيا الحفاظ على تقليدها الطويل العهد بإكرام الضيوف من اللاجئين والتضامن معهم. وكانت خمسة بلدان أفريقية من بين أول عشرة بلدان مضيفة للاجئين في العالم: إثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد. وعلى الرغم من هذا السخاء، لا يمكن الاستهانة بالتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المرتبطة باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين لفترة طويلة.

٤ - وتمثلت الأسباب الرئيسية للطابع المزمن للتشريد في المنطقة وعدم كفاية التقدم المحرز فيما يتعلق بإيجاد حلول للمشردين في عدم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، إلى جانب انعدام الأمن وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. ومن جانب آخر، أثر انعدام الأمن الغذائي في الكثير من اللاجئين والمشردين داخليا، حيث أدى إلى ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد والتقزم وفقر الدم. وواجهت وكالات المعونة عقبات اعترضت سبل الوصول إلى السكان المتضررين، مما زاد من تدهور الحالة الإنسانية في بعض العمليات. وفي بعض أكثر المناطق تضررا، أدى انعدام الأمن الغذائي إلى اللجوء إلى استراتيجيات التكيف

(١) في هذا التقرير، لا تشير عبارة ''منطقة أفريقيا'' إلا إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) وفقا للإحصاءات الصادرة عن مركز رصد التشرد الداخلي، والمتاحة على www.internal-displacement.org.

السلبية، بما في ذلك الاشتغال بالجنس من أجل البقاء. وشملت التحديات الأخرى عدم ضمان الطابع المدني للجوء ولمخيمات اللاجئين، وحوادث العنف الجنسي والجنساني، وعدم كفاية التمويل المتاح للعمليات الإنسانية.

ثانيا - لمحات عامة عن المناطق دون الإقليمية

ألف - شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي

٥ - ضمت منطقة شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي، أكبر عدد من المشردين في القارة، حيث كان ثمة نحو ٣ ملايين لاجئ و ٦,٢ ملايين مشرد داخليا في نهاية عام ٢٠١٥. وكان عدد من البلدان يستضيف لاجئين من نزاعين أو أكثر من النزاعات المختلفة. وكانت أوغندا موطنا لأكثر من ٥٢٥ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى عدد متزايد من جنوب السودان، كان ٧٩ في المائة منهم من النساء والأطفال. وكانت إثيوبيا أكبر بلد مضيف في أفريقيا، حيث استقبلت ما يقرب من ٧٥ ٠٠٠ من الوافدين الجدد من شرق أفريقيا واليمن خلال عام ٢٠١٥. وبذلك بلغ مجموع عدد اللاجئين في إثيوبيا ٧٣٦ ٠٠٠ لاجئ. وفي المجموع، وصل نحو ٨٧ ٠٠٠ شخص من اليمن إلى إثيوبيا وجيبوتي والسودان والصومال، على الرغم من أن تحركات السكان من القرن الأفريقي إلى اليمن استمرت أيضا. وتصبح جيبوتي على نحو متزايد، بسبب موقعها الجغرافي، بلد عبور وبلد مقصد في آن معا فيما يتعلق بالتحركات المختلطة من المنطقة وإليها.

الحالة في جنوب السودان

٦ - أفضى اشتداد حدة النزاع بين الفصائل المتناحرة وتفاقم الأزمة الاقتصادية واستفحال انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان إلى موجات جديدة من التشريد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، بالتزامن مع استعداد البلد للاحتفال بالسنة الخامسة لاستقلاله، اقتُلع ما يقرب من ٢,٦ مليون شخص من ديارهم، وشُرّد ١,٧ مليون منهم داخليا و ٨٧٠ ٠٠٠ منهم عبر الحدود. وكان أكثر من ٦٥ في المائة من المشردين من الأطفال، الذين سجل أكثر من ٣٤ ٠٠٠ منهم باعتبارهم غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم. وتواصل التجنيد القسري، والنهب الذي ترتكبه الميليشيات المسلحة، والعنف الجنسي والجنساني، وإساءة معاملة المدنيين وقتلهم. وفي بعض الحالات، أفيد عن منع الفارين من عبور الحدود، في حين

حوصر آخرون في مناطق التراع و لم يتمكنوا من الفرار. وظل إيصال المساعدات الإنسانية يشكل تحديا أيضا.

٧ - وما زال نقص التمويل الحاد للعمليات الإنسانية يعرقل جهود الإغاثة. وكانت ''خطة جنوب السودان الإقليمية لإغاثة اللاجئين''، التي تغطي أنشطة مختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في البلدان الأربعة المستضيفة للاجئين، ممولة بنسبة ١٧ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦. و لم تتح لغالبية اللاجئين إلا المساعدة المقدمة لإنقاذ الحياة؛ وأثرت حالات نقص التمويل في الأنشطة الأساسية الأخرى، بما في ذلك التعليم. وإذ كافحت منظمات المعونة لاستقبال الوافدين الجدد، حُمّلت الخدمات الأساسية فوق طاقتها وتعرضت المرافق لاكتظاظ شديد.

الحالة في الصومال

٨ - ظلت الحالة الإنسانية في الصومال هشة، بسبب حالة انعدام الأمن التي سادت في معظم المقاطعات في جنوب ووسط الصومال. وشرد حديثا أكثر من ٠٠٠ ٤٢ شخص في المنطقة الجنوبية نتيجة العمليات العسكرية التي أطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٥، وشرد ٠٠٠ ٩٠ شخص أخرين بصورة مؤقتة بسبب التراع المسلح في غالكعيو. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان أكثر من ١,٢ مليون شخص في الصومال قد شرودا داخليا وبلغ عدد اللاجئين الصوماليين في المنطقة ١,١ مليون لاجئ.

٩ - وعلى الرغم من الحالة المضطربة، أحرز بعض التقدم في العودة الطوعية للاجئين الصوماليين. وخلال السنة والنصف الماضية، عاد نحو ٠٠٠ ١٤ لاجئ من مخيمات داداب في كينيا إلى الصومال. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، كررت حكومة كينيا الإعراب عن عزمها على إغلاق مخيمات داداب للاجئين. ولكنها أوضحت بعد ذلك أن أي عمليات عودة ستكون طوعية وفقا للاتفاق الثلاثي الموقع مع حكومة الصومال ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأن كينيا ستواصل الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين بموجب القانون الوطني والقانون الدولي. واسترشادا بالمشاورات التي أجريت مع إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، واليمن، واصلت المبادرة العالمية بشأن اللاجئين الصوماليين، التي أطلقت في عام ٢٠١٣، تيسير حوار بشأن إيجاد حلول مستدامة للاجئين الصوماليين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة لإيجاد حلول للمشردين داخليا في الصومال، بهدف إشراك الحكومة والمنظمات الإنسانية والشركاء في التنمية في وضع استراتيجية لإيجاد حلول على نطاق البلد للمشردين داخليا. ومن جانب آخر، ظلت حركة اللاجئين الصوماليين المستمرة، لا سيما من إثيوبيا والسودان، تشكل مصدرا للقلق، لأسباب

منها الأعداد الكبيرة من الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم والمخاطر المرتبطة بالاتجار والتهريب.

باء - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

١٠ - ظلت الأزمات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتسبب في التشريد الواسع النطاق: وصل في المتوسط نحو ١٠٠ شخص كل يوم إلى مختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان هناك أكثر من ١,٦ مليون لاجئ و ١,٩ مليون مشرد داخليا في منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى دون الإقليمية، حيث استأثرت جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ٩٢ في المائة من المشردين داخليا.

الحالة في بوروندي

١١ - ظلت الحالة السياسية في بوروندي في حالة جمود بعد أعمال العنف المتصلة بالانتخابات التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأجبرت أعمال العنف المستمرة نحو ٢٦٣ ٠٠٠ من البوروندیين على عبور الحدود إلى جمهورية تنزانيا المتحدة (١٣٨ ٠٠٠)، ورواندا (٧٧ ٣٠٠)، وأوغندا (٢٤ ٠٠٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٣ ٠٠٠). وكان أكثر من نصف هؤلاء اللاجئين بقليل من الأطفال: كان ٣٥ في المائة منهم دون سن الخامسة. وعلى الرغم من أن عدد اللاجئين الفارين من بوروندي تراجع من أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص في اليوم في ذروة الأزمة في أيار/مايو ٢٠١٥ إلى نحو ٢٨٠ في اليوم في أوائل عام ٢٠١٦، أبلغ الأشخاص الذين تمكنوا من الفرار عن استمرار الاعتداءات، وعمليات القتل، والتعذيب، وانتشار الخوف على نطاق واسع. وكانت هناك خطط طوارئ لمواجهة أي تشريد إضافي عبر الحدود خلال السنة. وعلى وجه التحديد، ناضلت الوكالات للتصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني وتخفيف الاكتظاظ في المخيمات. وداخل البلد، احتاج ما يقدر بنحو ١,١ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى تجدد أعمال العنف قبل الانتخابات الرئاسية التي طال انتظارها. بيد أن تنصيب رئيس جديد في آذار/مارس ٢٠١٦ أحيا الأمل في تحقيق السلام والمصالحة والاستقرار في البلد. وتمكن اللاجئون في ثلاثة من البلدان الأربعة المضيفة (تشاد والكاميرون والكونغو) من المشاركة في الانتخابات.

١٣ - وعلى الرغم من التقدم السياسي المحرز، ظلت الحالة الإنسانية متردية، حيث كان ٢,٣ مليون شخص، أو نصف عدد السكان، بحاجة إلى المساعدة. وكانت هياكل الرعاية الصحية قد دمرت أثناء النزاع ولم تزد نسبة السكان الذين توافرت لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة عن ٣٥ في المائة. وقد شُرّد مواطن من كل خمسة من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى تقريبا من جراء النزاع؛ وشُرّد ٥٠٠ ٣٩١ فرد داخليا وكان هناك ٠٠٠ ٤٦٧ لاجئ يلتمسون الأمان في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، والكونغو. وظل نحو ٠٠٠ ٣٦ مشرد داخليا من الأقليات عالقين في مناطق محصورة، وقُدّر أن ما يتراوح بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ١٠ طفل جندوا قسرا على يد الجماعات المسلحة. وشكل الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ٧ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان في شرق البلد تحديا كبيرا أيضا، نظرا لأن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة كانت تستهدف العاملين في المجال الإنساني.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - تدهورت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب تزايد انعدام الاستقرار السياسي والاشتباكات بين الجماعات المسلحة، الأجنبية منها والوطنية، لا سيما في الأجزاء الشرقية من البلد. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان نحو ٢,٣ مليون شخص قد شردوا، إما داخليا أو خارجيا، نتيجة النزاع المسلح والعنف. وشرد نحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في المقاطعات الشرقية في الربع الأول من عام ٢٠١٦، ليصل مجموع عدد المشردين داخليا إلى ١,٨ مليون. وظل الاغتصاب يستخدم بشكل منهجي كسلاح من أسلحة الحرب، حيث أثر بصورة غير متناسبة في المشردات داخليا واللاجئات. وخلص تقييم أجرته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مؤخرا في كيفو الشمالية إلى أنه لم يسجل للحصول على بطاقات الإعاشة إلا ٢٣ في المائة من المشردات داخليا و ٨ في المائة من العائدات، وعلى الرغم من أن المرأة أنتجت ٧٥ في المائة من الغذاء في البلد، ظل الرجال المتلقين الرئيسيين للمعونة في هذا القطاع، حيث تلقى ٩٦ في المائة منهم مجموعات مواد زراعية. ونتيجة لعدم وجود حلول لأكثر من نصف مليون لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية في البلدان المجاورة، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ مبادرتها لإعادة توطين اللاجئين الكونغوليين وهي تتوقع أن تتمكن من تجاوز هدفها الأولي المتمثل في البدء بإجراءات إعادة توطين ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠ لاجئ بحلول عام ٢٠١٧.

١٥ - واستضافت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا أكثر من ٣٨٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وتسببت زيادة حادة في الحوادث المرتكبة ضد الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الكمائن وعمليات الاختطاف، في تقييد إمكانية وصول تلك الجهات إلى أولئك السكان.

جيم - غرب أفريقيا

١٦ - في نهاية عام ٢٠١٥، كانت هذه المنطقة دون الإقليمية تستضيف نحو ٢٩٥ ٠٠٠ لاجئ وكان فيها ٢,٧ مليون مشرد داخليا. وعلى الرغم من توقيع اتفاق للسلام والمصالحة في منتصف عام ٢٠١٥، منع تجدد أعمال العنف على نحو متقطع في مالي العودة الطوعية بالمستويات المتوقعة. وتصاعَد العنف في نيجيريا، حيث هاجم المتمردون السكان المدنيين، بما في ذلك عبر الحدود.

حوض بحيرة تشاد

١٧ - في نيجيريا، شكل الأطفال أكثر من نصف عدد المشردين داخليا البالغ ٢ مليون، ولجأ ٩٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص إلى مجتمعات مضيفة، مما وضع عبئا ثقيلا على الموارد المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسبب تزايد نشاط الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، التي تعمل أحيانا عبر حدود نيجيريا، في فرار ١٥٥ ٠٠٠ من النيجيريين الإضافيين من البلد وأدى إلى حدوث تشريد داخلي في الكاميرون (١٥٧ ٠٠٠) والنيجر (١٣٠ ٠٠٠) وتشاد (٦٦ ٠٠٠). وربا مجموع عدد المشردين داخليا على ٢,٤ مليون. وتشير التقديرات إلى أن ٩٦ ٠٠٠ لاجئ عادوا إلى نيجيريا، بطريقة قسرية أحيانا، من الكاميرون والنيجر، ويعزى ذلك جزئيا إلى العمليات العسكرية الجارية. وتواصَل تسجيل العائدين.

١٨ - وأكد مؤتمر القمة الثاني المعني بالأمن الإقليمي، الذي عقد في أبوجا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٦، على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية للتصدي للأزمة الإنسانية التي تصيب المشردين داخليا واللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان الأربعة المعنية ولانتشار الجوع على نطاق واسع في صفوفهم. وفي الشهر التالي، استضافت حكومة نيجيريا حوارا إقليميا بشأن الحماية في حوض بحيرة تشاد للتصدي للزيادة المثيرة للقلق في حوادث الحماية، بما في ذلك حالات الإعادة القسرية. وفي ختام الحوار، اعتمدت حكومات تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا ''إعلان عمل أبوجا''، الذي وعدت فيه باتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لأكثر احتياجات السكان المتضررين إلحاحا في مجال الحماية.

الحالة في مالي

١٩ - على الرغم من التوقعات بأن تؤدي الظروف السائدة في مالي إلى العودة الطوعية، بقي أكثر من ٠٠٠ ١٣٤ من اللاجئين الماليين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وشرد داخليا نحو ٠٠٠ ٣٦ من الماليين. ومن بين العائدين الذين بلغ عددهم ٠٠٠ ٤٧٧ في مالي، ظلت الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في مجال الحماية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل انعدام الأمن الغذائي منتشرا في جميع أنحاء البلد، حيث أثر في نحو ٠٠٠ ٤٢٤ شخص.

دال - الجنوب الأفريقي

٢٠ - ظل الجنوب الأفريقي يستضيف نحو ١,٤ مليون مشرد في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، منهم ١,٢ مليون من طالبي اللجوء، و ٠٠٠ ١٩٠ من اللاجئين، و ٠٠٧ ٤ من العائدين. وغذّت التحركات المختلطة المستمرة والواسعة النطاق من أنحاء أخرى من القارة الشواغل المتزايدة فيما يتعلق بالأمن الوطني والاتجار بالبشر والتهريب. غير أنه تبين أن تحديد الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية صعب بسبب القيود التي تواجهها نظم اللجوء الوطنية في المنطقة دون الإقليمية. وظلت جنوب أفريقيا بلد المقصد الرئيسي لمعظم طالبي اللجوء على الرغم من عودة ظهور كراهية الأجانب في عام ٢٠١٥. وأسفر تصعيد النزاع في موزامبيق عن التشريد القسري لنحو ٠٠٠ ١٢ من الأشخاص الفارين إلى ملاوي. وقد عاد معظمهم إلى ديارهم بعد ذلك.

ثالثا - الحماية

ألف - المشهد في مجال الحماية

٢١ - في حين أن أعدادا كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء منحت الحماية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظت تحديات أساسية في مجال الحماية في مختلف أنحاء القارة، شملت حالات إعادة قسرية وعقبات مادية وإدارية حالت دون تمكن اللاجئين من الحصول على الحماية والمساعدة. وفرض بعض الحكومات تدابير أمنية صارمة بهدف منع الإرهاب ولكن دون الضمانات اللازمة لاحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وشكل الاتجار بالبشر، والتهريب، والعنف الجنسي والجنساني، والتجنيد القسري، والعقبات في الحفاظ على الطابع المدني للجوء، صعوبات في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا السياق، عملت الأمم المتحدة مع الحكومات المعنية لتعزيز نظم الحماية والاستجابات في مجال الحماية.

٢٢ - وعلى الرغم من السخاء المستمر الذي يبديه الكثير من الدول الأفريقية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين لفترات طويلة، لم تُكمل عدة نظم لجوء وطنية وضع إجراءات تتسم بالنزاهة والكفاءة. وعلاوة على ذلك، حدّت القيود المفروضة على التنقل وعلى إمكانية الحصول على العمل من فرص اللاجئين في أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم وأن يساهموا بشكل مجد في المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. وبسبب تزايد الطابع التقييدي لتدابير مراقبة الحدود في مناطق المنشأ والعبور والمقصد، لجأ الكثير من اللاجئين وطالبي اللجوء إلى استخدام الشبكات الإجرامية، مع ورود تقارير عن الاتجار بالبشر على طول الطرق.

٢٣ - وظل التسجيل وسيلة هامة من وسائل الحماية، من خلال توفير سجل لمركز الأفراد؛ وتوفير الحماية من الإعادة القسرية، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ وتمكين اللاجئين من الحصول إلى الخدمات والمساعدة؛ وتعزيز حرية التنقل؛ والحفاظ على شمل الأسر. وخلال السنة الماضية، انصبت الجهود على تسجيل الوافدين الجدد واستكمال بيانات التسجيل وتجديد الوثائق عن طريق عمليات التحقق. واستحدثت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظاما بيومتريا جديدا لإدارة الهوية في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، والكاميرون، والكونغو، وملاوي.

٢٤ - وظل اقتفاء أثر الأسر ولمّ شمل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم مع أسرهم أولوية في حالات التشريد الطارئة في جميع أنحاء المنطقة. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، قدمت المساعدة إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٧ من الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم في اقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم معها و/أو إيداعهم في دور الكفالة المؤقتة خلال السنة الماضية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تطبيق تعقب للهواتف المحمولة لدعم الجهود المبذولة لاقتفاء أثر أفراد أسر نحو ٣ ٣٠٠ من الأطفال اللاجئين البوروندیين المنفصلين عن ذويهم.

٢٥ - وواجه الكثير من المشردين داخليا في المنطقة تحديات مماثلة. ومن أصل الأعضاء الـ ٥٤ في الاتحاد الأفريقي، هناك ٤٠ عضوا موقعا على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا)، وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦ كان ٢٥ عضوا قد انضموا إليها. وصدقت جيبوتي على الاتفاقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لبدء نفاذ الاتفاقية، حلقة عمل لبناء القدرات في أديس أبابا ودعت ممثلي الحكومات والخبراء القانونيين والخبراء في مجال الحماية إلى دعم الجهود الرامية إلى تعديل التشريعات والسياسات

الوطنية من أجل تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاقية. وفي هذا السياق، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال بصدد وضع أطر وطنية للمشردين داخليا.

باء - اللجوء والهجرة

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت الحوارات والعمليات الاستشارية الإقليمية بشأن التحركات المختلطة في أفريقيا إلى الاستجابة للشواغل المتزايدة في مجال الحماية. واستهدف مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تعزيز التعاون فيما يتعلق بالهجرة والتشريد القسري بين أفريقيا وأوروبا. وأسفر مؤتمر القمة عن خطة عمل حُدِّد فيها عدد من المبادرات ذات الأولوية وعن إنشاء صندوق استئماني لحالات الطوارئ بقيمة ١,٨ بليون يورو. وفي هذا الإطار الجديد، بدأ الاتحاد الأوروبي، في شراكة مع الحكومات المعنية، بالتصدي للتشريد القسري والتحركات المستمرة في منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، والقرن الأفريقي.

٢٧ - ويقف عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية وراء أنماط الهجرة المعقدة في أفريقيا. وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وضعت منظمات الأمم المتحدة والحكومات المعنية استراتيجيات وخطط عمل للتصدي لتحركات الهجرة المختلطة. وانتهت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ من وضع استراتيجية للتصدي للاتجار بالبشر وعمليات الاختطاف وتهريب الأشخاص عن طريق تدعيم بدائل التحركات المستمرة من أجل تعزيز الأمن والتخفيف من مخاطر الاتجار والتهريب، ووضع استجابات في مجال حماية الضحايا، وبناء القدرات الوطنية.

٢٨ - ونفذت منظمة العمل الدولية، بدعم من حكومة إثيوبيا، مشروعا للتعاون التقني مدته سنة واحدة بهدف منع استغلال المهاجرين، بما في ذلك ضحايا الاتجار، من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي. وعملت منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إثيوبيا من أجل دعم جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات المتعلقة بإعادة إدماج العائدين. وفي الجزء الجنوبي من القارة، قدمت عملية ''حوار الهجرة في الجنوب الأفريقي'' خطة عملها المستكملة بشأن حماية اللاجئين والتحركات المختلطة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل التنفيذ حتى عام ٢٠١٨. واستهدفت هذه الجهود دعم الدول الأعضاء في اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة لإدارة الهجرة المختلطة.

جيم - التصدي للعنف الجنسي والجنساني

٢٩ - يقدر أن واحدة من كل خمس لاجئات أو مشردات ظلت تتعرض للعنف الجنسي[٣]. وفي المناطق الحضرية، تعرضت المشردات لخطر الاتجار بالبشر الذي ترتكبه شبكات الجريمة المنظمة، والمضايقة والاستغلال والتمييز من جانب أصحاب الممتلكات وأرباب العمل، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والإعادة القسرية. وفي بعض الحالات، تسبب عدم كفاية حصص الإعاشة المتاحة للاجئين والمشردين، وانعدام فرصهم في كسب الرزق، والحواجز التي تعترض سبيل حصولهم على الخدمات العامة الوطنية، وعدم حيازتهم على الوثائق في أن تعتمد المشردات استراتيجيات التكيف السلبية، بما في ذلك الاشتغال بالجنس من أجل البقاء.

٣٠ - وتصدت منظمات الأمم المتحدة للعنف الجنسي والجنساني من خلال إشراك المجتمعات المحلية، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى مرافق المعونة القانونية، وتدريب المساعدين القانونيين فيما يتعلق الجرائم ذات الصلة التي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى فئات متنوعة تتراوح من فئة القادة العسكريين إلى فئة قادة المجتمعات المحلية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وفّر صندوق الأمم المتحدة للسكان الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية لنحو ٦١ ٠٠٠ من الناجيات من العنف الجنسي والجنساني، منهن ٣٠ ٠٠٠ من ضحايا الاغتصاب والاستعباد الجنسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، افتتحت حكومة زامبيا، بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، محكمتين من محاكم القضايا المستعجلة، كانتا أول محكمتين من نوعهما، لضمان محاكمة المتهمين في قضايا العنف الجنسي والجنساني بطريقة عاجلة.

٣١ - وفي غرب أفريقيا، قدمت منظمات الأمم المتحدة والشركاء خدمات الدعم والحماية للنساء والفتيات اللاجئات فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. وفي ولاية أداماوا في نيجيريا والمناطق الشرقية من الكاميرون، شارك نحو ٢٩ ٠٠٠ شخص في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، منهم ١٦ ٩٠٠ امرأة و ٩ ٢٠٠ رجل و ٢ ٧٠٠ طفل، في أنشطة التوعية بشأن حقوق المرأة، ومخاطر الزواج المبكر والزواج بالإكراه، والعنف الجنسي والجنساني. واستهدف برنامج لمواجهة الطوارئ في أوغندا المجتمعات المضيفة و ٣٠ ٠٠٠ لاجئة من أجل المساعدة على منع العنف والتصدي له. وفي إثيوبيا، وأوغندا، ورواندا،

(٣) Alexander Vu and others, “The prevalence of sexual violence among female refugees in complex humanitarian emergencies: a systematic review and meta-analysis”, *Public Library of Science Currents: Disasters,* vol. 6 (March 2014). متاح على www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4012695/.

وكينيا، سعت برامج الحماية القائمة على الأدلة أيضا إلى إذكاء الوعي وأشركت الرجال والفتيان في تغيير تحويلي للسلوك.

دال - حماية الطفل

٣٢ - ظل النزاع والعنف في جميع أنحاء المنطقة يشكلان مخاطر متزايدة بالنسبة للأطفال، بما في ذلك الأذى البدني والنفسي، والتجنيد القسري، والعنف الجنسي والجنساني. ففي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، أُبلغ عن حوالي ٩٠٠ ٦ انتهاك جسيم مرتكب ضد الأطفال في جنوب السودان. وبغية المساهمة في تهيئة بيئة أكثر أمانا للأطفال المشردين، عززت منظمات الأمم المتحدة نظم حماية الطفل من خلال وضع آليات للرصد والإحالة وأنشأت أماكن ملائمة للأطفال. وظل تحديد الأطفال المعرضين بشكل أكبر للمخاطر، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلون عنهم، يشكل تحديا كبيرا. وفي هذا الصدد، كانت الموارد المخصصة للاستجابات المحددة الأهداف للاحتياجات المتعلقة بحماية الطفل غير كافية. وظل مقدمو خدمات المساعدة القانونية والدعم النفسي - الاجتماعي يعملون على نحو يفوق طاقتهم.

٣٣ - وفي منطقة غامبيلا في إثيوبيا، أنشئ ١١ مكانا ملائما للأطفال من أجل أكثر من ٠٠٠ ٧٦ طفل، وفُتح ١٩ مكتبا للمساعدة، تقدم الخدمات لما يزيد عن ٠٠٠ ١٥ طفل. وفي حوض بحيرة تشاد، واجهت الفتيات مخاطر متزايدة متعلقة بالحماية، بما في ذلك الزواج القسري والاعتداء الجنسي، فيما كان الفتيان عرضة لخطر الاختطاف والتجنيد القسري. وشهد الجنوب الأفريقي تعزيزا لنظم الحماية المجتمعية من خلال إنشاء لجان إضافية لحماية الطفل. وقد أنشئت لجنة توجيهية وطنية في جنوب أفريقيا لتيسير الوصول إلى الخدمات الوطنية والتعجيل بعملية تقديم الرعاية إلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

رابعا - انعدام الجنسية

٣٤ - يُعترف بشكل متزايد بالحق في الجنسية باعتباره حقا هاما من حقوق الإنسان. ومعظم الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هي أطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك ٢٢ بلدا طرفا في الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ و ١٤ بلدا طرفا في الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١. وفي أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٦، انضمت مالي وسيراليون إلى الاتفاقيتين وكانت الصومال وليبريا ومدغشقر تقوم بمراجعة قوانينها المتعلقة بالجنسية. ومهد اعتماد اللجنة الأفريقية

لحقوق الإنسان والشعوب لمشروع بروتوكول بشأن الحق في الجنسية في أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠١٥ الطريق لإنهاء حالات انعدام الجنسية في القارة.

٣٥ - وتم الإبلاغ عن خطوات إيجابية في الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة انعدام الجنسية. فقد شرعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في التصدي لمسألة انعدام الجنسية على الصعيد دون الإقليمي من خلال أحد قطاعاتها الأربعة ذات الأولوية في ”خطة العمل الاستراتيجية للجنوب الأفريقي من أجل التصدي للهجرة المختلطة وغير القانونية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨“، التي اعتُمدت في تموز/يوليه ٢٠١٥. ويشمل أحد أهدافها تعزيز الانضمام إلى كلتا الاتفاقيتين المتعلقتين بانعدام الجنسية وتنفيذهما بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٣٦ - وفي كوت ديفوار وحتى نهاية عام ٢٠١٥، كانت السلطات تلقت، في إطار إجراءات تجنيس خاصة، أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ طلب للحصول على الجنسية الإيفوارية من المقيمين لفترة طويلة. ونتيجة لذلك، حصل أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص عديم الجنسية على الجنسية الإيفوارية. وعلى الرغم من إغلاق الإجراءات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استمر تجهيز الطلبات؛ ويتوقع آلاف آخرون الحصول على الجنسية الإيفوارية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وفي شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي، أحرِز تقدم كبير في تسجيل الولادات والتسجيل المدني في أوغندا حيث تم تسجيل ولادة نحو ٤ ٧٠٠ طفل لاجئ، وفي كينيا، حيث بُذلت جهود لكفالة تسجيل ولادة الأطفال في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر انعدام الجنسية.

خامسا - القدرات والمعوقات في مجال التصدي للأزمات الإنسانية

ألف - إيصال المساعدة الإنسانية

الغذاء والتغذية

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأغذية العالمي الغذاء إلى ٨,٢ ملايين لاجئ ومشرد داخلي وعائد في ٢٥ بلدا في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بطرق منها التحويلات النقدية، والدعم الموسمي، والمساعدة الغذائية، والوجبات المدرسية، وبرامج ”المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول“. وبالنظر إلى أن معظم اللاجئين كانوا يعتمدون إما جزئيا أو كليا على المعونة، تمت تلبية الاحتياجات الغذائية من خلال المساعدة الغذائية المباشرة، أو تقديم النقد أو القسائم، مما زاد في التنوع الغذائي. وعلى وجه الخصوص، عمل كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة على ضمان حصول الأطفال والنساء والفئات الضعيفة من اللاجئين على الطعام المغذي المناسب

لفئتهم العمرية في إطار برامج الوقاية والعلاج من سوء التغذية. وقدم برنامج الأغذية العالمي أطعمة مدعمة بالعناصر الغذائية للحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة. وكانت عملية تقديم المساعدة الغذائية في بعض حالات اللجوء التي طال أمدها مصحوبةً أيضا بمبادرات تتعلق بسبل كسب الرزق والاعتماد على الذات.

٣٨ - ونظرا لأوجه النقص في التمويل، شكّلت التخفيضات في حصص الإعاشة تهديدا للأمن التغذوي والغذائي للعديد من المشردين. ففي الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، تضرر من التخفيضات في توزيع الأغذية ١,٩٧ مليون لاجئ، أو نسبة ٥٦ في المائة من اللاجئين، في ١٥ بلدا. وتم تخفيض الحصص الموجهة للاجئين في إثيوبيا وكينيا بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، وكذلك الشأن بالنسبة للحصص المقدمة لبعض مجموعات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٩ - وتترتب عن خفض المساعدة الغذائية عواقب بعيدة المدى بالنسبة للأطفال اللاجئين. ففي عام ٢٠١٥، عولج ما مجموعه ٠٠٠ ١٤٣ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ومن بين المواقع الـ ٩٣ التي شملتها الدراسة الاستقصائية، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن أن مستويات التقزم، وهو مؤشر من مؤشرات سوء التغذية المزمن، كانت مرتفعة في ٦٥ موقعا (٧٠ في المائة). ومن بين المواقع الـ ٩٠ التي شملتها الدراسة الاستقصائية، لم تكن مستويات فقر الدم لدى الأطفال اللاجئين دون سن الخامسة متوافقة مع المعايير المقبولة إلا في ستة مواقع (٧ في المائة). ولمواجهة ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة في أماكن إقامة اللاجئين والمشردين داخليا، نفذت اليونيسيف برامج علاج لحوالي ٢٠٠ ١ من الأطفال اللاجئين في المخيمات في رواندا وعززت برامج تغذية الرضع والأطفال الصغار والتغذية التكميلية. وفي جنوب السودان، دخل برنامج خاص بحالات الطوارئ، شمل استجابة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في مجال التغذية، عامه الثاني في تموز/يوليه ٢٠١٥، وقدم خدمات إلى عدد من الأطفال فاق بنسبة ٥٣ في المائة عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم في عام ٢٠١٤.

الصحة

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى عدد من العوامل، بما في ذلك الاكتظاظ في المخيمات، وعدم كفاية إمدادات المياه، وسوء الظروف الصحية، وسوء تغطية التحصين، إلى زيادة خطر تفشي الأمراض المعدية. وأدت أيضا التحولات المفاجئة في تكوين المجتمعات المحلية نتيجة وصول قادمين جدد إلى تفشي الأمراض، بما في ذلك الحصبة والكوليرا والملاريا والتهاب السحايا.

٤١ - ومن خلال استخدام عيادات متنقلة، وتعزيز نظم الرعاية الصحية المحلية، وتحسين مراقبة الأمراض والتأهب والتصدي لها، قام كل من منظمات الأمم المتحدة والشركاء بتقديم الرعاية الصحية التي تشتد الحاجة إليها إلى أكثر من ١,٥ مليون لاجئ داخل المخيمات وخارجها في جميع أنحاء المنطقة. وكان تعزيز سبل الوصول إلى هياكل الرعاية الصحية الوطنية أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الاستدامة. وقدم كل من منظمة الصحة العالمية والشركاء في مجال الصحة الدعم للدول في جهودها الرامية إلى إدراج اللاجئين في هذه الهياكل.

٤٢ - وقام كل من الأمم المتحدة وشركائها أيضا بالدعوة من أجل أن تشمل حملات التحصين الوطنية اللاجئين وغيرهم من المشردين. وفي غانا، وحتى نهاية عام ٢٠١٥، تمكّن ٨٧ في المائة من اللاجئين من توغو ورواندا وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا من الاستفادة من نظام التأمين الصحي الوطني. وفي إثيوبيا، تم تسليم اللقاحات ضد الحصبة وشلل الأطفال، وتم تحصين ما يزيد على ٦٠٠ ١٩ طفل لاجئ ضد الحصبة و ٠٠٠ ٢١ آخرين ضد شلل الأطفال.

٤٣ - ومن خلال القيام باستجابة متعددة القطاعات، شملت الصحة العامة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والنظافة الصحية، تحسنت نوعية المياه ومرافق الصرف الصحي في مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في تشاد وجنوب السودان ورواندا وملاوي. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بالتعبئة المجتمعية بشأن التثقيف المرتبط بالنظافة والمخاطر الصحية، فضلا عن إدارة الحالات والمراقبة. وأصبحت معدلات الوفيات مستقرة: توافقت مستويات الوفيات في معظم مواقع اللاجئين التي شملتها الدراسة الاستقصائية مع المعايير المقبولة. وفي حوض بحيرة تشاد، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لـ ٠٠٠ ٣٠ عملية ولادة مأمونة، ووزع أكثر من ٠٠٠ ٥٠ مجموعة لوازم صحية نسائية، وسلم لوازم الصحة الإنجابية إلى ٣٢٦ مرفقا صحيا، وزود أكثر من ٠٠٠ ٤٠ امرأة بالمعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. وعموما، كان هناك تحسن ملحوظ في عدد اللاجئين الذين حصلوا على خدمات الصحة الإنجابية في عام ٢٠١٥.

٤٤ - وبرزت في السنوات الأخيرة أولويات جديدة في مجال الصحة العامة لم تتم الاستجابة لها. والوقاية من سرطان عنق الرحم هي إحدى الأولويات التي من أجلها قام التحالف العالمي للقاحات والتحصين، بدعم من منظمات الأمم المتحدة، بتجريب حلول جديدة ونماذج ابتكارية تزيد من إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة للفتيات والنساء، وذلك في عدة بلدان. وفي أوغندا ورواندا وليبريا،

تم إدراج الفتيات اللاجئات اللواتي كان عمرهن ١١ سنة بنجاح في البرامج الوطنية للتحصين ضد فيروس الورم الحليمي البشري.

٤٥ - وعطلت الطوارئ والنزاعات تقديم الخدمات وقيدت فرص الحصول على المساعدة الخاصة بإنقاذ الحياة بالنسبة للعديد من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي عام ٢٠١٥، قام كل من منظمات الأمم المتحدة والشركاء بالترويج لبرامج مجتمعية تهدف إلى تفادي تعطيل العلاج بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في المجتمعات المحلية المتضررة من أزمة فيروس إيبولا، كما قاموا بتنفيذ هذه البرامج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظهرت إشارات أكثر إلى اللاجئين أو المشردين داخليا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الخطط الاستراتيجية الوطنية. وبغية القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، كان هذا الإدراج أساسيا، بما في ذلك لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

التعليم

٤٦ - ظلت تلبية احتياجات الأطفال والشباب المشردين من التعليم في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في الحالات المتأثرة بالنزاعات، تشكل تحديا كبيرا. وأثر كل من انخفاض مستوى التسجيل في المدارس، واكتظاظ فصول الدراسة، وعدم كفاية المياه ومرافق الصرف الصحي، وضعف المؤهلات التعليمية على الجودة العامة للتعليم، التي كانت في معظم الأحيان دون المعايير الدولية. وبالنسبة للعديد من الأطفال والشباب المشردين، شملت التحديات الأخرى صعوبات تتعلق بلغة التعليم وانعدام إمكانية الحصول على التعليم الثانوي. وتم إنشاء أفرقة عاملة ووضع أدوات لتحسين نوعية التعليم وجمع البيانات وتنويع قاعدة الجهات المانحة لحشد الموارد اللازمة. ودعمت منظمات الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطات الوطنية والشركاء الآخرين، أيضا إدخال الأطفال اللاجئين في نظم التعليم الوطنية لضمان الحصول المستدام على التعليم مع تحسين الخدمات المقدمة إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

٤٧ - وتمكن الأطفال اللاجئون من الوصول إلى النظم التعليمية الوطنية في ٣٠ من أصل ٣٧ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى شملتها الدراسة الاستقصائية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولم يتمكن سوى عدد من الأطفال اللاجئين، وليس كلهم، من الحصول على التعليم في إريتريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وليبريا، فيما كانت السلطات في بوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة وجيبوتي تبذل جهودا لمعالجة الحالة في بلدانها.

٤٨ - وواصلت منظمات الأمم المتحدة دعم الاحتياجات التعليمية في كل من حالات التشريد التي طال أمدها وحالات الطوارئ من خلال توسيع أماكن التعليم الآمنة، وبناء قدرات المدرسين، وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التعليم. كما قدمت منحا نقدية وقسائم، وشجعت التعليم المعجل، ووزعت لوازم مدرسية. وأدرِج التعليم باعتباره أولوية في الاستجابات الطارئة لحالات اللاجئين في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

٤٩ - وفي مخيمات اللاجئين في كاكوما في كينيا، تحسنت فرص الحصول على التعليم الابتدائي؛ إذ ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس من ٦٥ إلى ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٥، بالرغم من استمرار وصول اللاجئين من جنوب السودان والمشاركة المنخفضة نسبيا للفتيات. وفي تشاد، زادت أيضا معدلات الالتحاق بالمدارس من ٦٨ إلى ٧٧ في المائة، وفي الكاميرون، ارتفعت معدلات التحاق اللاجئين النيجيريين في منطقة الشمال الأقصى من ٦١ إلى ٩٠ في المائة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم كل من الأمم المتحدة وشركائها الدعم لوزارة التعليم لضمان إدخال الأطفال اللاجئين البوروندیين إلى المدارس الابتدائية الواقعة على مقربة من مخيم اللاجئين لوزيندا. وفي الصومال، كفلت وزارة التربية في صوماليلاند إمكانية الحصول على التعليم للأطفال والشباب اللاجئين في عام ٢٠١٥. وكان اللاجئون قادرين على التسجيل في أي مدرسة عامة والحصول على نفس التعليم والمؤهلات المتاحة للتلاميذ المحليين.

٥٠ - وفي جنوب السودان، مُنع ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٩٧٠ طفل، كثير منهم من الأطفال المشردين داخليا، من الذهاب إلى المدارس في عام ٢٠١٥. فخلال هذه السنة، تم احتلال أو تدمير أو إغلاق حوالي ١٠٠ مدرسة. ووسعت اليونيسيف نطاق برنامجها المسمى ''العودة إلى التعلم''، الذي استفاد منه عدد من الأطفال مثل زيادة بنسبة ٢٤٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. ودعم برنامج الأغذية العالمي حضور الدروس من خلال تقديم وجبات مدرسية للتلاميذ وبسكويت عالي الطاقة أو وجبات خفيفة في المدارس المتضررة من أزمة أو حادث طارئ. وغالبا ما تضمنت المساعدة بالوجبات حصص إعاشة لفائدة الأسر التي يواظب أطفالها، ولا سيما الفتيات، على الذهاب إلى المدرسة. وأعاق عدم كفاية التمويل تقديم خدمات التعليم الأساسية إلى اللاجئين والمشردين داخليا. وفي المتوسط، بلغت ثغرة التمويل في الاستجابة للاحتياجات في مجال التعليم خلال السنة الماضية ٧٧ في المائة (تراوحت بين ٣١ في المائة في جنوب السودان و ٩٠ في المائة بالنسبة للاجئين البوروندیين في أوغندا)، وهو ما يمثل عجزا يصل إلى حوالي ٢١ مليون دولار.

سبل كسب الرزق

٥١ - في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان هناك عدد ضئيل من فرص كسب الرزق بسبب انخفاض الاستثمار ومحدودية فرص العمل، والتنافس على الموارد الطبيعية، وشح الموارد المالية، وضعف التمويل والقدرات، وتغير المناخ. وواجه الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من منازلهم وترك ممتلكاتهم عددا أكبر من التحديات في هذا الصدد.

٥٢ - وفي جميع أنحاء المنطقة، كانت الزراعة أهم قطاع في الاقتصاد، إذ وفرت أكثر من نصف فرص العمل ومثلت خمس الناتج المحلي الإجمالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى اللاجئون في تشاد بذور ذرة وسرغوم عالية الغلة من وزارة الزراعة من أجل زيادة الإنتاج، فضلا عن المساعدة التقنية. وفي إثيوبيا، قُدم الدعم إلى اللاجئين الصوماليين والمجتمعات المحلية المضيفة من خلال خطط الري. وكان يجري في أوغندا، وزامبيا، وغامبيا، وغانا، وضع برامج زراعية أخرى تشمل المشردين.

٥٣ - وفي السودان، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في تطوير المهارات وتنمية الأصول إلى ٢٠٠ ٥ أسرة معيشية، ضمت نسبة ٤٠ في المائة منها مشردين داخليا ولاجئين في المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات، وشجع على الاعتماد على الذات. وأبلغ حوالي ٥٢ في المائة من المستفيدين عن زيادات في دخلهم السنوي. وفي جنوب السودان، اكتسبت ٢٠٠ ٢ امرأة وفتاة من المشردين والمجتمعات المضيفة مهارات مهنية من خلال برامج تدريب قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشاركن في أنشطة مدرة للدخل وبرامج ''النقد لقاء العمل''.

٥٤ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام كل من وكالات الأمم المتحدة والشركاء بتنفيذ مشاريع تجريبية في أربعة مجتمعات محلية لتوفير الفرص المستدامة لكسب الرزق للسكان المتضررين من النزاع. ونتيجة لذلك، تحسنت إمكانية حصول أكثر من ٠٠٠ ١٠٥ شخص على الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما استثمر أكثر من ٨٤ في المائة من المشاركين مدخراتهم في أنشطة اقتصادية، بما في ذلك تنمية الأعمال التجارية.

٥٥ - وتعاونت منظمات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بشأن نهج قائمة على السوق من أجل إيجاد سبل لكسب الرزق يستفيد منها كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. فأجريت تقييمات للسوق وُوضعت استراتيجيات تتعلق بتوفير فرص كسب الرزق للاجئين من أجل المشاركة في السوق في ١١ بلدا. وأطلِقت مبادرات جديدة في أوغندا وكينيا من أجل إيجاد فرص العمل عن طريق العمل عن بعد.

باء - الأمن ووصول المساعدة الإنسانية

٥٦ - أدت الهجمات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني إلى الحد الإيصال الفعال للمعونة الإنسانية، وقيدت، في بعض الحالات، الوصول إلى السكان المشردين في العديد من العمليات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي، قُتل ٢٩ عاملا في المجال الإنساني وأصيب ٣٨ آخرون بجروح في حوادث أمنية، كما اختُطف ١٣ عاملا في مجال تقديم المعونة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اختطف ٢٠ عاملا في مجال تقديم المعونة في كيفو الشمالية ثم أطلق سراحهم في وقت لاحق. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أبلغت المنظمات غير الحكومية عن أن عدد الهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المعونة هو من بين أعلى الأرقام المسجلة في العالم.

٥٧ - وفي جنوب ووسط الصومال، ظل وصول المساعدة الإنسانية محدودا بسبب حواجز الطرق ونقاط التفتيش التي أنشأتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وكانت الحراسة الأمنية مطلوبة بسبب الحوادث الأمنية والتهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة. وفي السودان، كانت إمكانية الوصول إلى الأماكن محدودة أيضا في معظم أنحاء جبل مرة في دارفور وفي مناطق من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وظل كل من انعدام الأمن والعنف والقيود التي تفرضها الحكومة على حركات النقل والتراخيص تعرقل وصول المساعدة الإنسانية.

٥٨ - وواجهت منظمات الأمم المتحدة تحديات كبيرة في تقديم المساعدة إلى أكثر من مليوني مشرد داخلي في نيجيريا وأكثر من ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد داخلي في النيجر بسبب انعدام الأمن. وفي حوض بحيرة تشاد، طلبت عمليات حراسة لقوافل المساعدة الإنسانية على الطرق الرئيسية، وما أثار القلق بوجه خاص على أمن العاملين في مجال تقديم المعونة والمستفيدين على حد سواء هو الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وبعد التوقيع على اتفاق السلام في مالي، تحسنت إمكانية الوصول إلى المناطق المستهدفة، ولكن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن الحوادث الأمنية كانت أكثر تواترا بثلاثة أضعاف بالمقارنة مع عام ٢٠١٤.

سادسا - الحلول

العودة الطوعية إلى الوطن

٥٩ - على الرغم من أن تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية إلى الوطن اتسمت بالصعوبة البالغة، فقد تواصلت الجهود الرامية إلى تيسير العودة الطوعية في أمان وبكرامة. ففي

عام ٢٠١٥، عاد نحو ٦٠٠ ٤ شخص إلى وطنهم، أنغولا، قادمين أساسا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعاد ما يقدر بنحو ٧٠٠ ٤ رواندي أيضا إلى ديارهم طوعا، وبذلك بلغ مجموع عدد العائدين أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ شخص منذ عام ٢٠٠٠. وبغية دعم تلك الجهود، يسرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقد اجتماع وزاري إقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن استراتيجيتها الشاملة المتعلقة بحالة اللاجئين الروانديين، اتفق خلاله ممثلو الحكومات على تجديد الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل للاستراتيجية بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٦٠ - وفي مؤتمر لإعلان التبرعات استضافته المفوضية الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تعهد ممثلون من أكثر من ٤٠ بلدا ومنظمة بتقديم مبلغ ١٠٥ ملايين دولار لدعم اللاجئين الصوماليين في كينيا، ومساعدتهم على العودة طوعا إلى الصومال وتيسير إعادة إدماجهم. وفي المؤتمر، اعتُمدت خطة عمل ترمي إلى تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في الصومال ودعم اللاجئين الذين يستعدون للعودة من مخيمات داداب في كينيا. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، لم يخصص نحو ٦٨ مليون دولار تم التعهد بها خلال ذلك المؤتمر.

٦١ - وفي غرب أفريقيا، استؤنفت عملية إعادة اللاجئين الإيفواريين من ليبريا إلى وطنهم في نهاية عام ٢٠١٥؛ وقُدمت المساعدة إلى حوالي ٠٠٠ ١٨ لاجئ في العودة إلى ديارهم بحلول منتصف عام ٢٠١٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تيسير العودة الطوعية للاجئين الماليين، بطرق منها تقديم المساعدة النقدية إلى العائدين.

إعادة التوطين والمسارات البديلة للسماح بالدخول

٦٢ - ظلت برامج إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية أداة حماية حاسمة، ولا سيما عند تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من اللاجئين. ففي غرب أفريقيا، تم التركيز على إيجاد حلول دائمة لحوالي ٠٠٠ ٧٠ من اللاجئين الذين يعيشون حالات تشريد طال أمدها، بمن فيهم اللاجئون الموريتانيون في السنغال ومالي، واللاجئون التوغوليون في غانا، واللاجئون الغانيون في توغو، واللاجئون السنغاليون في غامبيا وغينيا - بيساو، واللاجئون الإيفواريون في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٥، بلغت طلبات إعادة التوطين الواردة من أفريقيا ٩٠٠ ٣٨ طلب، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق. وقدم العدد الأكبر من الطلبات لاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك

حالات مغادرة إلى بلدان إعادة التوطين من ٣٩ بلد لجوء، بما في ذلك إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا. وتم الشروع أيضا في مبادرة إعادة توطين جماعي في جمهورية تترانيا المتحدة ترمي إلى إعادة توطين حوالي ٠٠٠ ٣٢ لاجئ كونغولي في السنوات الأربع القادمة، أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية.

٦٤ - وتتعاون الدول في المنطقة بشكل متزايد من أجل استكشاف إمكانية استخدام سبل تكميلية للحماية وإيجاد حلول، بما في ذلك في غرب أفريقيا. ويمكن أن توفر اتفاقات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تسمح لرعايا الدول الأعضاء في الجماعة بالتنقل والعمل بحرية داخل المنطقة دون الإقليمية حلولا للاجئين وربما قد تيسر لهم حتى سبل الحصول على الإقامة الدائمة وجنسية البلد المضيف.

الإدماج المحلي وتعزيز إمكانية الحصول على الحقوق

٦٥ - على الرغم من أن الفرص المتاحة للإدماج المحلي ظلت محدودة، فقد ثبت أنها حل لبعض اللاجئين الذين يعيشون حالات تشريد طال أمدها. ففي غرب أفريقيا، تلقى الليبريون في غانا وغينيا وكوت ديفوار وسيراليون ومالي مجموعة نهائية من جوازات السفر وتصاريح الإقامة. وساعدت جهود الدعوة في تسريع وتيرة تجنيس الروانديين في بنن، وتوغو، والسنغال، وغينيا، ومالي، والنيجر. وظل منح الجنسية لأكثر من ٠٠٠ ١٥١ لاجئ بوروندي سابق في جمهورية تترانيا المتحدة و ٠٠٠ ٣٦ من معاليهم يمثل تقدما ملحوظا في الإدماج المحلي. وفي الجنوب الأفريقي، وافقت حكومة زامبيا على معايير موسعة للإدماج المحلي للأنغوليين، مما منح لجميع اللاجئين الأنغوليين السابقين الذين وصلوا إلى زامبيا قبل عام ٢٠٠٣، فضلا عن حوالي ٠٠٠ ٤ رواندي، فرصة الاندماج محليا.

٦٦ - وساهم الإدماج التدريجي للاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخليا والأشخاص عديمي الجنسية في البلدان المضيفة في التحقيق التدريجي لطائفة من الحلول، بما في ذلك العودة الطوعية. ولئن أبقت بعض البلدان على تحفظاتها بشأن أحكام رئيسية من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، مثل الحق في العمل وحرية التنقل، أحرزت بلدان أخرى تقدما هاما نحو ضمان إدماج أكبر للمشردين وتعزيز تمتعهم بالحقوق. فعلى سبيل المثال، ساعدت السلطات المحلية في غامبيا اللاجئين على اقتناء الأراضي لأغراض السكن والزراعة، ومنحت الحكومة إعفاء من ضريبة دخل كانت فُرضت على اللاجئين في السابق.

سابعا - التنسيق والشراكات

٦٧ - في عام ٢٠١٥ وفي أوائل عام ٢٠١٦، تواصل تنفيذ المذكرة المشتركة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة[٤]، حسب الاقتضاء، في العمليات المتعلقة باللاجئين وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وشمل دعم التنفيذ تقديم التوجيه التقني وبناء القدرات. وقدمت البعثات المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى الكاميرون والسودان أيضا الدعم إلى منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني من أجل تعزيز التنسيق وتقديم المساعدة لجميع السكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. ولكفالة إجراء استعراض أشمل للاحتياجات القطاعية، أدرجت الاحتياجات ومتطلبات الاستجابة بالنسبة للاجئين في الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٦٨ - وظلت خطة التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تشكل إطارا للدعم المركز والتنسيق المعزز فيما بين الوكالات. وظلت استجابة لحالات الطوارئ من المستوى ٣ على صعيد المنظومة بأكملها قائمة في جنوب السودان حتى أيار/مايو ٢٠١٦، مما مكّن من التوسيع المستمر لعملية التصدي للأزمة. وبما أنه تم استيفاء المعايير التنفيذية الرئيسية بحلول أيار/مايو ٢٠١٦، تم وقف الاستجابة من المستوى ٣، رغم أنه تم التشديد على أن القدرة والمشاركة والموارد المستدامة ستظل بالغة الأهمية في جنوب السودان بالنظر إلى استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية.

٦٩ - وواصلت مجموعة مديري الطوارئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دعم تنفيذ خطة التحول. فقد سافر رئيس المجموعة إلى نيجيريا في أواخر عام ٢٠١٥ لتقييم أثر الأزمة المتدهورة في الشمال الشرقي للبلد وعلى الصعيد الإقليمي. وأجرى فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول أيضا بعثات دعم إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦. وظل تعزيز القيادة الجماعية لأفرقة العمل الإنساني القطرية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين والأهمية المحورية للحماية في العمل الإنساني أهدافا حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني.

(٤) متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/53679e679.pdf.

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

٧٠ - عُقد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني في اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي ختام المؤتمر، قُطع نحو ٥٠٠ ١ التزام، بما في ذلك التزامات بالتقيد بمعايير الحماية الدولية، وتعزيز التشريعات والسياسات الوطنية من أجل حماية المشردين داخليا، ودعم تنفيذ اتفاقية كمبالا. وقرر المشاركون استكشاف نهج جديدة للحد من التشريد الداخلي وتحسين تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما عن طريق تهيئة فرص كسب الرزق والحصول على التعليم وكذلك توفير المزيد من التمويل المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به.

مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المسؤولون عن مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية المشترك بين الوكالات بتيسير نشر عشرة من كبار موظفي الحماية من أجل دعم الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وشمال نيجيريا. كما قام كبار موظفي الحماية بوضع وتنفيذ استراتيجيات حماية في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والكاميرون. وإضافة إلى ذلك، ركزت عمليات النشر على مساعدة الحكومات في تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالمشردين داخليا والحلول الدائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وعلى الصعيد الإقليمي، تم إيفاد موظفين قائمين على المشروع المذكور إلى ٢٥ بلدا، للقيام بمهام منها معالجة الحالة في بوروندي.

٧٢ - ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٦، تولّت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دور رئيس التحالف من أجل إيجاد الحلول، الذي جمع الحكومات المضيفة والمانحة، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات أكاديمية من أجل البحث عن نُهج لإيجاد حلول لحالات التشريد وتفادي أن تصبح حالات جديدة طويلة الأمد. وفي عام ٢٠١٦، تم إنشاء فريقين وطنيين جديدين من أجل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، لينضافا إلى الفريقين الوطنيين لزامبيا والصومال.

٧٣ - وخلال السنة الماضية، عمق كل من المفوضية والبنك الدولي التعاون في مجالي السياسة العامة والعمل الميداني على الصعيد العالمي. وقدمت ثلاث دراسات مشتركة (أجريت في منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي) تحليلات لحالات إقليمية للتشريد القسري واستُرشد بنتائجها في وضع أولويات البرمجة. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، شرعا أيضا في التعاون في مشروع قيمته ١٧٥ مليون دولار يسمى ”مشروع معالجة آثار التشريد بالتنمية في منطقة القرن الأفريقي“ يهدف إلى تحسين إمكانية الحصول على

الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية، وتعزيز الإدارة البيئية للمجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين في أجزاء من إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي.

ثامنا - التمويل

٧٤ - في عام ٢٠١٥، خصص وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مبلغ ٢٤٦ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم أنشطة إنقاذ الحياة في ٢٤ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشمل هذا المبلغ مخصصات من نافذة الصندوق الخاصة بالاستجابة السريعة (١٧٢ مليون دولار) ونافذته لتمويل الطوارئ الناقصة التمويل (٧٤ مليون دولار)، ومثل نسبة ٥٢ في المائة من مبلغ ٤٧٠ مليون دولار الذي خصصه الصندوق في جميع أنحاء العالم. ومكن مبلغ يقدر بـ ١٤٨ مليون دولار تقريبا وكالات المعونة من تقديم المساعدة الإنسانية في إطار التصدي لأزمات التشريد في أفريقيا. وقدم ما مجموعه ١٧٢ مشروعا من مشاريع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في أفريقيا المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من السكان المتضررين، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، ووفرت لهم الحماية.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٥، قدم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أيضا التمويل للتصدي لعدة أزمات تشريد إقليمية في أفريقيا. فخلال عام ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استُخدم مبلغ ٥٨ مليون دولار من التمويل من أجل مساعدة الأشخاص الذين شردوا نتيجة النزاع في حوض بحيرة تشاد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدم الصندوق مبلغ ٢١ مليون دولار لمساعدة الأشخاص المشردين بسبب العنف في دارفور، بمن فيهم المشردون داخليا في السودان واللاجئون في تشاد، فضلا عن المجتمعات المحلية المضيفة.

٧٦ - وتلقت وكالات المعونة في السودان أعلى مبلغ تمويل لمواجهة أزمة التشريد (٢٢ مليون دولار)، تليها وكالات المعونة الموجودة في كل من تشاد (١٧ مليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٥ مليون دولار)، والكاميرون (١٤ مليون دولار)، والنيجر (١٤ مليون دولار). وتم تقديم حوالي ١١ مليون دولار أيضا من أجل مواجهة النزاع والتشريد في جنوب السودان، و ١٢ مليون دولار للتصدي لأزمة التشريد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأكثر من خمسة ملايين دولار من أجل تلبية احتياجات اللاجئين اليمنيين في الصومال. وكانت أكبر المجالات التي استفادت من الدعم المالي هي الغذاء (٣٧ مليون دولار)، والمساعدة الخاصة باللاجئين (٢٠ مليون دولار)، والصحة (١٦ مليون دولار).

الآليات القطرية للتمويل الجماعي

٧٧ - حتى أيار/مايو ٢٠١٦، خصصت الصناديق القطرية المشتركة مبلغ ٤٢٦ مليون دولار للأنشطة الإنسانية في إثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، استخُدمت نسبة ٧٠ في المائة منه لتمويل مشاريع ترمي إلى تلبية الاحتياجات الناجمة عن التشريد. ففي جنوب السودان، استفاد من ٩٩ في المائة من التمويل الجماعي (١٢٩ مليون دولار) الأشخاص المتضررون من التشريد، فيما خصصت نسبة ٦٧ في المائة من التمويل الجماعي القطري من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٠,٤ مليون دولار) لتلبية احتياجات المشردين. ولوحظ اتجاه مماثل في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال، حيث استُخدم ما بين ٤٣ و ٨٠ في المائة من الأموال المخصصة لتلبية احتياجات المشردين.

تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ - استمر ارتفاع مستويات التشريد القسري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للسنة السادسة على التوالي، مما أجبر مئات الآلاف من الأشخاص على ترك ديارهم ومنع الملايين غيرهم من العودة. ويثير هذا الاتجاه قلقا عميقا، ولا سيما بالنظر إلى أنه يمس عددا متزايدا من الأطفال، وكذلك، على النحو المشار إليه أعلاه، بسبب ارتفاع عدد اللاجئات والمشردات اللواتي يعانين من العنف الجنسي. وثمة حاجة ماسة إلى تجديد الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التمييز والإقصاء، وتزايد التنافس على الموارد المتناقصة والإفلات من العقاب، بغية عكس هذا الاتجاه. ويظل التعاون القوي بين الحكومات، والسكان والمجتمعات المحلية المتضررين، والمجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية حاسما أكثر من أي وقت مضى من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في القارة.

٧٩ - وظهرت في بعض البلدان نهج جديدة يُعترف فيها بأن التشريد له بُعدان إنساني وإنمائي، مما مكَّن اللاجئين من تحقيق الاكتفاء الذاتي، بطرق منها حرية التنقل والعمل. وزاد عدد البرامج المتعددة المانحين والمتعددة السنوات الرامية إلى مساعدة الأشخاص المشردين قسرا والمجتمعات المحلية المضيفة، ولكن لا تزال الاحتياجات تفوق الموارد المتاحة. وسُنت على الصعيدين الوطني والإقليمي أطرٌ قانونية تدعم حقوق اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص عديمي الجنسية، وذلك بغية تعزيز صكوك الحماية والمساعدة الدولية. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، هناك حاجة إلى القيام بالمزيد لمنع نشوب النزاعات

وضمان أن توفر القوانين والنظم الوطنية الحماية الفعالة للعدد المتزايد من الأشخاص المشردين قسرا، تمشيا مع الالتزامات الدولية. وفي ظل هذه الخلفية:

(أ) أحث جميع الدول على عدم ادخار أي جهد من أجل التصدي بحزم للأسباب الجذرية لجميع أشكال التشريد وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في أفريقيا بهدف منع نشوب النزاعات وتخفيف المعاناة البشرية؛

(ب) أذكِّر جميع الدول بالتزامها باحترام الحق في اللجوء، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، وإبقاء حدودها مفتوحة أمام الأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد والنزاع، وإيجاد سبل توفير الحماية المناسبة والكافية على طول طرق الهجرة لحماية أولئك المتنقلين، ولا سيما منهم الأطفال والنساء، من الاستغلال والاتجار والعنف والموت؛

(ج) أشجع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تذكير الأطراف في النزاعات بضرورة احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين والمشردين داخليا، وإدانة أي هجمات عليها. ويجب على جميع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول أن تتيح وتيسر إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون إعاقة إلى المحتاجين إليها، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. ويجب أن تحترم وتحمي موظفي وإمدادات ومرافق المساعدة الإنسانية؛

(د) أحث جميع الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا، والاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤، والاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ على القيام بذلك. وأشجع أيضا على القيام بمزيد من الإجراءات في تحديد ومعالجة حالات انعدام الجنسية في أفريقيا بما ينسجم مع الحملة العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية إلى القضاء على ظاهرة انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤؛

(هـ) أهيب بالدول الأعضاء أن تكفل تلبية الاحتياجات الخاصة للمشردين داخليا واللاجئين أثناء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني؛

(و) أهيب أيضا بالدول الأعضاء والشركاء الدوليين أن يلبوا الاحتياجات الخاصة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، بطرق منها إيجاد فرص ابتكارية ومتيسرة لكسب الرزق والحصول على التعليم، من أجل إعطاء الأمل وتمكينهم من بناء مستقبلهم؛

(ز) أدعو الهيئات المعنية بحقوق الإنسان والوكالات الإنسانية إلى تحسين رصد ومنع ومواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال، على سبيل المثال من خلال تعزيز آليات الحماية التي أنشأها مجلس الأمن في قراريه ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)؛

(ح) أدعو الدول إلى جعل اللاجئين والمشردين داخليا، لا سيما النساء، طرفا في الحوار على الصعيد الوطني وبين المجتمعات المحلية، وإشراكهم، إلى جانب الحكومات المحلية والوطنية والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة، في المسائل التي تؤثر على حياتهم اليومية، بما في ذلك أعمال الشرطة والعدالة والحصول على الخدمات الحكومية والدعم النفسي - الاجتماعي، فضلا عن أنشطة منع العنف الجنسي والجنساني والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتصدي للعنف والمرض المذكورين؛

(ط) أدعو منظمات الأمم المتحدة والدول والقطاع الخاص إلى المساهمة في الابتكارات التكنولوجية الجديدة في مجالي الطاقة والبيئة وإتاحتها للأشخاص المشردين قسرا والمجتمعات المحلية المضيفة في أفريقيا باعتبارها وسيلة للتخفيف من أثر حالات التشريد التي طال أمدها؛

(ي) أشجع وأدعم إقامة شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة والجهات المانحة غير التقليدية من أجل توسيع القاعدة التمويلية للعمل الإنساني في أفريقيا، وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تمويل مرن وغير مخصص بطريقة يمكن التنبؤ بها من أجل تمكين المنظمات الإنسانية والدول والمجتمعات المحلية المتضررة من تلبية الاحتياجات التي لم يسبق لها مثيل.